مجالس التأديب في الجامعة

وسيلة للبطش.. أم تحقيق العدالة؟!

مجالس التأديب في الجامعات هل خرجت على الخط وتحولت إلى اداة للبطش في يد الادارة في مواجهة الأساتذة أم أنها ضرورة لمواجهة حالات الانحراف من جانب البعض في الجامعات؟!

طرحنا السؤال على رؤساء وأساتذة الجامعات بعد أن تزايدت اعداد مجالس التأديب والشكوى من جانب الأساتذة فانقسمت الاراء وتنوعت!!

الفريق الأول يرى أن هذه المجالس غير قانونية بل ويؤكدون أنها غير دستورية من الاساس بسبب تشكيلها الذى يجعل الجامعة أو الادارة خصما وحكما في نفس الوقت وأن القائمين عليها غير مؤهلين سواء من ناحية المستوى العلمي أو الوظيفي لتقييم زملائهم والفصل في الخلاف القائم.

تحقيق:
نادية سعد عبدالعزيز حميدة. حلمي يوسف اشرف ابوسيف. على ابودشيش محمود وجدى

أكدوا أن هذه المجالس تحولت إلى وسيلة لتصفية الحسابات والتحيز ضد الشخص المتميز علميا مما يؤدى إلى تدمير العملية التعليمية بالكامل التى تمثل المشروع القومى لمصر.

الفريق الثانى يرى أن مجالس التأديب يحكمها قانون تنظم الجامعات ولا ضير من وجودها ولا تمثل انتقاصا لكرامة وقدر الاستاذ الجامعى حيث لا يتعرض لها سوى الاستاذ غير الملتزم في سلوكياته وتصرفاته ومن ثم يجب عقابه.

قالوا ان تشكيل المجلس يضمن حياديته حيث يتضمن عناصر من داخل وخارج الجامعة تضم الشق الادارى والقانونى فى نفس الوقت.

والقالبية ترى ان الجامعة يجب الا تتعسف فى استخدام حقها فى التحقيق مع الاستاذ الجامعى الذى يجب بدوره أن يكون ملتزما فى سلوكياته لانه يمثل القدوة والمثل للجميع!!

فى البداية تروى الدكتورة ناهد الشرقاوى استاذ الرياضيات البحتة بجامعة حلوان تجربتها مع مجلس التأديب حيث تقرر عزلها من وظيفتها قالت: اننى الاستاذة الوحيدة التى تم ترقيتها لدرجة استاذ واستاذ مساعد فى الرياضيات بأبحاث جميعها منشورة فى الخارج بجانب الحصول على جائزة الدولة التشجيعية لأحسن ابحاث مقدمة عام ١٩٩٢ ثم فوجئت بالإحالة إلى مجلس تأديب وعزلى من خلال تلفيق تهم واهية ومستندات غير حقيقية من قبل ادارة الجامعة.

تلفيق

تضيف لقد احالونى الى مجلس التأديب بعد أن كشفت عن مخالفات ادارية عديدة بالجامعة عن بعض المسئولين واخرها انعقاد لجنة لمناقشة رسالة الدكتوراة للدارس سامى فتحى الحديدى من كلية العلوم دون وجود الطالب مما ينم عن وجود خلل ادارى فادح.. وكانت النتيجة أن قاموا بتلفيق التهم لى ومنها عدم حضور المحاضرات وبيع الكتاب الجامعى بسعر أكثر مما قررته الجامعة كما اتهمونى بأننى استعنت بطالب منحة ليقوم بالقاء محاضرة على الرغم من ان طلاب المنح يسند إليهم جداول كاملة بجامعة حلوان.

أوضحت أن تشكيل مجلس التأديب غير دستورى لأنه يتكون من نائب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا وأحد أساتذة كلية الحقوق ومفوض من مجلس الدولة أى أن كفة الجامعة راجحة وبالتالى يكون القرار متفقا مع رأى ادارة الجامعة التى تكون الخصم والحكم فى نفس الوقت وفى حالة مجلس التأديب الخاص بى فقد تكون من عميد الكلية بجامعة حلوان ونائب رئيس الجامعة وولازهم فى الأول والأخر لرأى الجامعة بالرغم من أنه تم ردهم مرتين فى حالتى وتم ردهم فى حالات أخرى.

تشير الى أن كل ما يدور فى مجلس التأديب رغم سريته يتفشى فى الجامعة بكل تفاصيله.

واقترحت أن يكون هناك مراعاة للدقة فى تحويل أى عضو من أعضاء هيئة التدريس الى التحقيق لأن فيه اهدارا لكرامة الاستاذ حيث أصبحت السمة الغالبة الآن هى تصفية الحسابات.. فما حدث من ادارة الجامعة تجاهى هو اغتيال لشخصى وتاريخى.

ضرورة.. ولكن

● الدكتور عبد الرحمن عليان الاستاذ بكلية التجارة جامعة عين شمس: مجالس التأديب هى الوسيلة التى ينص عليها قانون الجامعات لتصحيح الأخطاء داخل أسوار الجامعة ذاتيا دون اللجوء إلى جهة خارجية وهى تتشكل بقرار من رئيس الجامعة عند وقوع خطأ أو مخالفة من أحد أعضاء هيئة التدريس ودائما يراسها نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا ويشاركه أحد أساتذة كلية الحقوق وأحد أعضاء مجلس الدولة كجهة غير.

تجربة.. رائدة

● بعيدا عن تشكيل مجالس التأديب ومدى موضوعيتها يرى الدكتور أحمد فؤاد باشا عميد كلية العلوم جامعة القاهرة ضرورة محاولة «تحجيم» المشاكل داخل اسوار الكلية وحلها أولا بأول ولكلية العلوم تجربة رائدة فعند نشوب أى خلاف [illegible] خطأ من عضو هيئة التدريس أقوم «شخصيا» بدئل فأستاذ الجامعة تعود على الاسلوب العلمى في التفكير ومن السهل إقناعه بخطئه.

كما شكلت «لجنة للقيم» من كبار الأساتذة الذين تخطوا السبعين كحكماء للكلية أستشير برايهم في حل أى مشكلة أو خطأ يصدر من عضو هيئة التدريس وبالفعل تسود الروح

المعارضون:

- الادارة خصم وحكم والأهواء الشخصية تتحكم فى القرارات
- أداة لتصفية الحسابات وتلفيق التهم
- لماذا لا يرأسها.. احد رجال القضاء؟!

د. حسن امام

المستشار. حسن سلامة

المؤيدون:

قانون الجامعات يضمن كل الحقوق والقضاء ملاذ الكلمة الأخيرة

د. محمد عبد الظاهر

د. نبيله رسلان

د. محمد رأفت محمود

د. محمد نصر الدين

التحقيق معهم بمعرفة المجلس الأعلى للجامعات حيث يشكل لجنة ثلاثية من بين الأعضاء تقوم بالتحقيق فى الوقائع المنسوبة إليهم ويعرض رئيس المجلس نتيجة التحقيق على السلطة المختصة بالتعيين

مطلوب تعديل القانون

ويطالب المستشار حسن سلامة بتعديل هذا القانون حيث يجب أن يكون رئيس مجلس التأديب «تحقيقا للحيدة» من خارج العاملين بالجامعة.. والأفضل أن يرأس المجلس مستشار مجلس الدولة لانه الاقدر على ادارة الجلسة حيث يتولى مستشار المجلس رئاسة محكمة. كما أن مرتبه ودرجته الوظيفية أعلى من نائب رئيس الجامعة الذى يرأس المجلس.. وهو أمر غير ملائم فى تشكيل هذه المجالس.

● الدكتور مجيى سعد عبد الحميد استاذ مساعد بالجامعة الأمريكية: ان دور «مجالس التأديب» هو التقنية وتصحيح المسار داخل الجامعة خاصة وقد تفشت فى الجامعات ظاهرة «سرقة الأبحاث» بجرأة غير مسبوقة فتحدد معظم المحالين لمجالس التأديب خلال الأربع سنوات الماضية متهمين بسرقة أبحاث زملائهم أو نقل فصول كاملة من كتب سبق صدورها.

يوضح أن هذه الظاهرة تعود اسبابها الى تعديلات تم ادخالها على شروط الترقى للدرجة الأعلى فى هيئة التدريس فأصبح الترقى الى درجة استاذ مساعد الاعلى لمدة سنتين على الأكثر وتصل الى العزل مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة أو العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة فى حدود الربع.

والمادة ١٠٢ تنص ان كل فعل يخل بشرف عضو هيئة التدريس أو يمس نزاهته يكون جزاؤه العزل بحكم من مجلس التأديب.

يضيف أن مجلس التأديب منوط بالتحقيق مع الأساتذة حتى العمداء.. أما رئيس الجامعة ونوابه وامين عام المجلس الأعلى للجامعات فيتم التحقيق معهم بمعرفة المجلس الأعلى للجامعات حيث يشكل لجنة ثلاثية من بين الأعضاء تقوم بالتحقيق فى الوقائع المنسوبة إليهم ويعرض رئيس المجلس نتيجة التحقيق على السلطة المختصة بالتعيين

تعديل التشكيل

● المستشار حسن سلامة نائب رئيس مجلس الدولة وعضو مجلس التأديب بجامعة المنيا: قرارات مجلس التأديب هى بمثابة أحكام صادرة من المحاكم التأديبية يتم الطعن عليها امام المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة.

والمادة ١١٠ من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ تحدد العقوبات بالتنبيه ثم اللوم، اللوم مع تأخير العلاوة لفترة واحدة أو تأخير الترقى للوظيفة الأعلى لمدة سنتين على الأكثر وتصل الى العزل مع الاحتفاظ بالمعاش أو المكافأة أو العزل مع الحرمان من المعاش أو المكافأة فى حدود الربع.

والمادة ١٠٣ تنص ان كل فعل يخل بشرف عضو هيئة التدريس أو يمس نزاهته يكون جزاؤه العزل بحكم من مجلس التأديب.

يضيف أن مجلس التأديب منوط بالتحقيق مع الأساتذة حتى العمداء.. أما رئيس الجامعة ونوابه وامين عام المجلس الأعلى للجامعات فيتم التحقيق معهم بمعرفة المجلس الأعلى للجامعات حيث يشكل لجنة ثلاثية من بين الأعضاء تقوم بالتحقيق فى الوقائع المنسوبة إليهم ويعرض رئيس المجلس نتيجة التحقيق على السلطة المختصة بالتعيين

الشروط وافقت على تقديم ٨ ابحاث للترقى الى درجة استاذ تقدم تسعة ابحاث تقبل اللجنة افضل سبعة منها فعاد قطار الترقية يسير من جديد بعد توقف. لذلك فمجالس التأديب هامة جدا وتؤدى دورها بحياد وموضوعية

ضمانات كافية

● الدكتور محمد نصر الدين دمير رئيس جامعة الاسكندرية: كل الضمانات متوفرة لعضو هيئة التدريس الذى يحال لمجلس التأديب وفقا لنصى المادتين ١١٠ و١٠٩ من قانون تنظيم الجامعات واولها انه لاحال التأديب الابعد اجراء تحقيق مبدئى بعيدا عن العنصر الواقعة ثم يتم التحقيق معه بمعرفة احد اساتذة كلية الحقوق بحيث يكون المحقق على درجة اعلى فاذا قدم رأيه بتحويله الى مجلس تأديب اقوم بامدار قرار بتشكيل المجلس من نائب رئيس الجامعة واستاذ من كلية الحقوق ومستشار من مجلس الدولة ومن حق عضو هيئة التدريس الاستعانة بمحام يحضر معه التحقيق ويبدى مايريد من دفوع قانونية.

يضيف ومن أهم الضمانات حق اللجوء الى القضاء نظما من قرارات مجلس التأديب والجامعة ملزمة بتنفيذ احكام القضاء.

على مدى تاريخ جامعة الاسكندرية اصدرت مجالس التأديب احكاما متعددة كان بينها حكم واحد بعزل احد الاساتذة مع الاحتفاظ بالمعاش واحدث احكامها خصم شهر من راتب مدرس مساعد تلاعب فى أوراق اجابة الامتحانات لصالح زوجته الطالبة بالكلية.

اضاف ان حالات اهدار المال العام او الاهمال الطبى يتم احالتها الى النيابة العامة حيث لاتخضع لمجالس التأديب

● الدكتور محمد رأفت رئيس جامعة اسيوط: ان احالة عضو هيئة التدريس الى مجلس التأديب لابد ان يسبقه التحقيق معه بواسطة استاذ من كلية الحقوق له الحق فى حفظ التحقيق مع ابداء الاسباب او اقتراح الاحالة الى مجلس التأديب وهذا فى حد ذاته يضمن النزاهة والحيدة

القضاء هو الضمان

● الدكتور حسن امام نائب رئيس جامعة القاهرة سابقا: هذه المجالس جادة وموضوعية وتعطى الفرصة كاملة لعضو الهيئة التى تحقق معه فى ابداء دفوعه وافضل ضمان انه ليس مجلسا واحدا دائما يمكن ان يتهم بشبهة الوقوع تحت تأثير السلطة التنفيذية بالجامعة دائما ولكن كل حالة يتم تشكيل مجلس تأديب لها به العنصر القانونى مشابها لقاضى التحقيق كما ان السماح بالتظلم من قرارات التأديب امام القضاء يعد من الضمانات أيضا ومجلس الدولة عادة لم يلغ قرارا لمجلس التأديب إلا لاسباب شكلية وليست موضوعية

عقوبات متدرجة

● الدكتور عبد المنعم جنيدى عميد كلية التجارة السابق وعضو المجالس القومية المتخصصة: العقوبات التى تصدرها مجالس التأديب منصوص عليها فى القانون وهى بالترتيب «التنبيه، اللوم، اللوم مع تأخير العلاوة لمدة واحدة أو تأخير الترقى للوظيفة الأعلى لمدة عامين على الاقل او العزل من الوظيفة مع الاحتفاظ بالمعاش او المكافأة وأخيرا العزل من الوظيفة وهى اقصى العقوبات ولاعضاء مجلس التأديب بتنفيذ احكام القضاء.

ويتفق كل من الدكتور محمد الفتح رياض عميد كلية الزراعة جامعة طنطا والدكتور محمد عبد الظاهر عميد كلية التربية بالجامعة فى أن مجالس التأديب قانونية ودستورية وتتسم بكل الضمانات التى تضمن تحقيق العدالة وعلى رأسها التظلم والاستعانة بمحام أو أكثر.

جلسات متعددة

● الدكتورة نبيلة رسلان وكيل كلية الحقوق جامعة طنطا تؤكد على أن تحقيقات مجالس التأديب تستغرق وقتا وجلسات عديدة يتاح فيها لعضو

بجلسات المحكمة العادية ومن حقه الطعن على القرارات فهى ليست جلسة واحدة كما قد يظن البعض بل تشمل تحقيقا دقيقا فليس من السهل ادانة عضو هيئة التدريس دون اسباب قوية لذلك ففى عملها كل الحيدة والدقة والموضوعية والعدالة.

ويتفق معها كل من الدكتور حامد الاكشر والدكتور عثمان شكرى استاذ ورئيس قسم المبيدات بكلية الزراعة جامعة طنطا.

معايير عديدة

● د. محمد عبد الباقى ابراهيم نائب رئيس مركز الدراسات التخطيطية واستاذ الهندسة بجامعة الأزهر يرى أن عمل مجالس التأديب مطلوب لتقويم أى خطأ خاصة انه لا يتم اللجوء إليه إلا فى حالة وجود مخالفة جسيمة لأحد اعضاء هيئة التدريس.

يضيف والقضية فى رأيى ليست فى وجود مجالس للتأديب من عدمه أو الخلاف حول تشكيلها ولكن القضية أننا يجب أن ننظر للموضوع برؤية شاملة من البداية وليس بمعالجة الاخطاء التى ترتكب من بعض أعضاء هيئة التدريس.

يطالب بضرورة وجود معايير صارمة لاختيار عضو هيئة التدريس فإذا صلحت هذه المعايير صلح التعليم بأكمله وكل عناصره ومن ثم لن يكون هناك داع لمجالس التأديب لأن المعيار الاساسى والوحيد الآن لاختيار عضو هيئة التدريس هو التفوق الدراسى فقط ولكن لابد من توافر المعيار الاخلاقى والالتزام بالمبادىء المتفق عليها من الجميع فى مرحلة تعيين المعيدين وقبل تعيينهم فى درجة المدرس خاصة أن الفترة ما بين وظيفة المعيد والانضمام لعضوية هيئة التدريس عشر سنوات وهى كافية للحكم على اخلاقيات وسلوكيات عضو هيئة التدريس وبالتالى حصر وتقليص فرص الفساد التى يمكن أن تظهر فى المستقبل مع ضرورة المتابعة المستمرة من قيادات الجامعة لأعضاء هيئة التدريس لحل المشاكل وديا أولا بأول.

● د. جمال الدين محمد نصير استاذ الهندسة الزراعية بزراعة القاهرة قال أن مجالس التأديب لا تتنقص من قدر الاستاذ الجامعى فلا يوجد أحد فوق المساءلة وطالما أخطأ استاذ الجامعة ولم يلتزم بما يمليه عليه ضميره وعلمه فلا مفر من مساءلته وعقابه اذا استدعى الأمر.. أما الاستاذ الملتزم فى سلوكياته وتصرفاته فلا يضيره وجود مثل هذه المجالس.

يضيف ان تشكيل مجلس التأديب يضمن فى رأيى حياديته وليس العكس كما يقول البعض حيث يوجد به شق ادارى ممثل فى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا واستاذ من كلية الحقوق يمثل الشق القانونى من داخل الجامعة بالاضافة الى مستشار من مجلس الدولة يشكل أيضا الشق القانونى ولكن من خارج الجامعة والتشكيل بهذا الشكل يضمن ان تخرج قراراته سليمة بدون تحيز او تجن على الاستاذ الجامعى.

يتمنى الا نحتاج الى اسلوب مجالس التأديب فالمفروض ان استاذ الجامعة يمثل القدوة والمثل الأعلى فى المجتمع والغالبية العظمى من اعضاء هيئة التدريس بخير وقلة قليلة هى التى ترتكب الاخطاء والمخالفات الجسيمة التى تمثل البقع السوداء فى الثوب الابيض مثل أى مهنة من المهن يوجد فيها الصالح والطالح.

● يشاركه فى الرأى د. محمود زكريا الاستاذ المساعد بتجارة عين شمس مؤكدا أن وجود مجالس التأديب شىء طبيعى للواجهة أى اخطاء، قد يقع فيها عضو هيئة التدريس لأننا فى النهاية بشر من الممكن أن نقع فى اخطاء والمهم أن يتم تقويمها منذ البداية وان يكون العقاب موازيا لحجم الخطأ. على الا تتعسف ادارة الجامعة فى استخدام الحق الذى منحه لها القانون وفى نفس الوقت على استاذ الجامعة ان يكون ملتزما فى سلوكياته لانه يمثل القدوة لجيل بأكمله.

حماية للأستاذ

الدكتور جمعه عبد ربه الاستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة يرى أن مجلس التأديب هو لجنة تحقيق على أعلى مستوى هدفها حماية الأستاذ من نفسه وحماية الجامعة من أن تخرج عن اطار القدوة العلمية لذلك نجد أن أهم موضوعات الإحالة الى مجالس التأديب هى خيانة الأمانة العلمية بسرقة الأبحاث أو تسريب الاستحانات أو التدخل فى نتائج الامتحانات والضمانات كافية لأن التظلم من قرارات مجالس التأديب يكون باللجوء إلى القضاء.

بينما يؤكد الدكتور كمال قنديل رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية على ضرورة وجود عقوبات «متدرجة» فى أحكام مجالس التأديب فهى حاليا تبدأ من التنبيه أو اللوم لتصل الى العزل وبينهما عقوبات ضعيفة ولذلك تلجأ مجالس التأديب